(التثبت في الإعلام ونقل أخبار النَّاس العامَّة والخاصَّة في ضوء شروط أئمة المُحَدِّثين) دراسةٌ حديثيةٌ تأصيليةٌ معاصرة

أ.م.د. سعد محمود حسين
كلية العلوم الاسلامية

أ.م.د. أنور فارس عبد
كلية العلوم الاسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيقول الله: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً}[1]. فهذه الكلمات القليلة تقيم منهجًا علمياً دينياً كاملاً للفرد؛ فالتثبت من كل خبرٍ ومن كل ظاهرة، ومن كل حركةٍ قبل الحكم عليها؛ هو دعوة القرآن الكريم، ومنهج الإسلام الدقيق، ومتى استقام القلب والعقل على هذا المنهج لم يبق مجال للوهم إلا ما شاء الله، ولم يبق مجالٌ للظن والشبهة في عالم الحكم والقضاء والتأمل، ولم يبق مجال للأحكام السطحية، والفروض الوهميةِ في عالم البحوث والتجارب والعلوم.

واليوم يتعامل الناس بحواسهم مع ما حولهم من الأحداث والأخبار، وقد صار لهذه الأخبار وقعٌ كبير في النفوس؛ لما حصل من تطور هذه الوسائل التي تنقلها، وصار الخبر ينتشر مشافهةً، وكتابةً، وبوسائل عظيمة سيأتي ذكرها في التمهيد. وبسب انتشار مواقع التواصل الاجتماعي وشبكة (النت) صار العالم اليوم كقرية, وبات نقل الخبر يسيراً.

ولكن لما غاب عن الكثير الأدب الإسلامي في نقل ما يسمعون, ألا وهو التثبت من صحة هذا المنقول, حتى لا يقعوا في المحذور رأيت من المصلحة أن أكتب في ذلك وفق شروط المحدثين التي يمكن تنزيلها على الأخبار والإعلام.

وتكمن أهمية الموضوع فيما يلي باختصار:

أولاً: يعدُّ الموضوع أنَّه دراسة جديدة لتقريب شروط المحدثين للعامة، وجعلهم على ثقافة جيدة من كيفية التأكد من صحة الأخبار التي يسمعونها.

ثانياً: الاستفادة من شروط أهل الحديث، وتنزيلها على واقعنا المعاصر الحديث.

ثالثاً: لمَّا كان الناس لا غنى لهم عن الأخبار كان لا بد من تبصيرهم في كيفية أن يتعاملوا مع هذه الأخبار.

رابعاً: لا أعلم أنَّ هناك دراسة في هذا الموضوع ربطت بين شروط المحدثين التي يمكن تنزيلها على الأخبار والإعلام، فهذا البحث يعد فريداً في بابه.

وقد قسمت بحثي هذا على مقدمة، وتمهيد، وستة مطالب، وخاتمة، وهي على ما يأتي: المقدمة، وقد ذكرت فيها، أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وخطة البحث، والمنهج المعتمد، مع ذكر المصادر التي اعتمدت عليها. أما التمهيد فذكرت فيه تعريف الأخبار، وأنواعها، وما لها تأثير على المجتمعات، إلى غير ذلك، مع التنويه على شروط أهل الحديث الرئيسية لقبول الروايات الحديثية.

أما المطالب فهي على ما يأتي:

المطلب الأول/ الشرط الأول: اتصال الإسناد .

المطلب الثاني / الشرط الثاني: العدالة .

المطلب الثالث / الشرط الثالث: الضبط.

المطلب الرابع / الشرط الرابع: عدم الشذوذ.

المطلب الخامس / الشرط الخامس: عدم العلة.

المطلب السادس / تفريعات على بعض قواعد وضوابط أهل الحديث وتنزيلها على الإعلام.

ثم كانت الخاتمة وذكرت فيها أهم ما توصلت ووقفت عليه، وقد عملت ثبتاً للمصادر والمراجع، وملخصاً باللغة(الإنكليزية) وفهرست للمحتويات في أول البحث.

وقد اعتمدت في كتابتي لهذا البحث على مصادر أهل الحديث، ككتب العلل ومتون الأحاديث وبعض الأبحاث التي اعتنت بالتثبت في نقل الأخبار في ضوء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

وللأسف لم أجد أي دراسة للموضوع في ضوء شروط أهل الحديث؛ للاستفادة منها في هذا البحث، سواء قديمة أو حديثة. ولعل هذه الدراسة ستكون منطلق لأطروحة (دكتوراه) أو رسالة(ماجستير) يقوم بها أحد الطلبة الجيدين.

ويمكن بيان المنهج المتبع في كتابة هذا البحث على ما يأتي:

أولاً: ذكرتُ شروط أهل الحديث في قبولهم للأخبار، ثم قمتُ بتنزيلها على الإعلام والأخبار العامة، استهللتُ ذلك بكلمة: (تطبيق).

ثانياً: لم ألزم نفسي باستيعاب جميع شروط أهل الحديث، فهذا لا يمكن لطول ذلك؛ وأن شروط المحدثين يستحيل تطبيقها كلها على الإعلام.

ثالثاً: استشهدت بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وقد تخرجت الآيات الشريفة الى سورها من القرآن الكريم وكذلك خرجت الأحاديث من دواوين السنة، بذكر المصدر والكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الباب.

إلى غير ذلك من الامور التي لا ينفك عن كتابتها الأكاديميون في دراساتهم.

وأخيراً فإنَّ هذا البحث هو لبنة جديدة في الدراسات العلمية الشرعية، ربطت فيه بين شروط أهل الحديث وبين الإعلام المعاصر الحديث، فإن وفقت في دراستي هذه فالفضل منه سبحانه، وأسأله أن يتم عليَّ بأن يوفق لقراءته من يمسكه بإحسان.

وإن لم أوفَّق فيه، فهذا جهد بشري من شخص غير معصوم راجياً من يقف عليه أن يسرحه بإحسان.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيدٌ

• الأخبار لغة: مفردها الخبر وخبرت بالأمر أي: علمته. وخبرت الأمر أخبره إذا عرفته على حقيقته، والخبر: ما أتاك من نبإ عمن تستخبر والخبر النبأ[٢]. الاستخبار السؤال عن الخبر وكذا التخبر وخبر الأمر علمه الخُبر وهو العلم بالشيء[٣].

• الأخبار اصطلاحاً: لا يفرق المعنى اللغوي عن المعنى الاصطلاحي إلا أنَّ الأخبار اليوم تنوعت وتعددت مصادرها وأصبح أطلاقها ينصرف على جهات عديدة ويمكن إجمالها على نوعين:

أولاً: يصرف لفظ الأخبار ويراد به ما يتناقله الناس بينهم من في أسواقهم وبيوتهم أو جامعاتهم ومدارسهم ونحو ذلك سواء يتعلق بالأمور الخاصة أو العامة أو الدينية أو السياسية أو الاقتصادية أو نحو ذلك فهذه الأمور هي من جملة الأخبار وهي في الأصل يعرف بأحاديث الناس.

النوع الثاني وهو الإعلام[٤]: يُعرف الإعلام بأنه عملية نقل المعلومات والأخبار ذات الأهمية التي تهم الفئة المستهدفة من هذه الأخبار والمعلومات وتختلف أهداف ومهام الإعلام ما بين الترفيهية والإخبارية والاجتماعية والتوعوية وغيرها من الأهداف ويعتبر الإعلام مصدراً يعتمد عليه الأفراد في الحصول على المعلومات حول موضوع ما وقد يكون مصدر الإعلام رسمياً أو غير رسمي أو عاماً أو خاصاً ويتنوع إلى:

أولاً: الصحف والجرائد: تُعد الصحف المحليّة التي تختّص في كل بلدٍ معينٍ مثال حي على الإعلام في نشر الأخبار المحليّة والإقليمية والعالمية

فالصحيفة أو الجريدة تحتوي في طياتها على مادة إعلاميّة مكتوبة بطريقة صحفيّة فنية في نشرة آخر الأخبار وعرض التحليلات وإدراج المقالات وتخصص في صفحاتها زاوية للكتّاب والأدباء وكذلك زوايا مختصّة في الإعلانات سواء الحكوميّة أو التجاريّة ويتم إصدار الصحيفة بشكل دوريّ أي يوميّ أو أسبوعي.

ثانياً: المجلات: لمجلة هي منشور يُصدر بشكل شهري أو حسب ما تقرر المؤسسة التي تصدر المجلة فتختلف المجلة عن الجريدة في الشكل والمواضيع والمحتوى، فالمجلة تحتوي على غلاف كالكتاب وفيها صفحة للمحتويات ومن ثمّ تعرض المواضيع كالأخبار وتناقشها وتخصص مواضيع وصفحات للطعام والأزياء وكذلك الصحة، وغيرها.

ثالثاً: التلفاز: التلفاز من أهمّ وسائل الإعلام الذي لا يتمّ الاستغناء عنه بسبب الجماهيريّة العالية التي يتمتع بها، وقدرته على التأثير في الرأي العام.

رابعاً: المذياع أو (الراديو) هو وسيلة إعلام مسموعة فالجمهور لا يرى المذيع ولكن يحدث نوع من التواصل عن طريق الاستماع إلى المذيع ويدير المذياع محطّات إذاعيّة خاصة بترددات المذياع ومن خلال المحطات الإذاعيّة يستمع المستمع إلى نشرات الأخبار بكافة أنواعها.

خامساً: الإنترنت يُعد الإنترنت أحدث وسائل الإعلام فهو وسيلة إعلام إلكترونيّة ومسموعة ومرئيّة ومكتوبة أي وسيلة متعدّدة فمن خلال الإنترنت يستطيع المتصفح أن يتصفح ما يريد فهناك مواقع إلكترونيّة إخباريّة ومواقع ترفيهية وغيرها الكثير ما هو متنوّع ومتعدد، فالإنترنت شبكة عنكبوتية تتميّز بعدد كبير من المستخدمين من كافة دول العالم أينما كانوا.

سادساً: وسائل الاتصال: وهيَ الطُّرُق والأسباب التي تُقرّب بين الناس ومن خلالها يحدث التّواصل وهي في توسّعٍ كبيرٍ خُصوصاً في الفترة الأخيرة من القرن الحادي والعشرين حيث ظهرت تقنياتٌ حديثةٌ في مجال الاتصالات

يتواصل النّاس مع بعضهِم البعض وتتواصل الدّول والمؤسّسات الكُبرى مع بعضها أيضاً من خلال وسائل الاتصال الحديثة التي أوجدت حُلولاً كبيرةً للتّقريب بين الجميع والوصول إلى المعلومة في أقصرِ وقتٍ وأقلّ جُهدٍ[٥] ولكن للأسف من غير التحقق من صحتها!

هذا وفي ضوء ما تقدَّم أقول: لا يخفى على طلبة علم الحديث النبوي الشريف أنَّ المحدثين اشترطوا لقبول الروايات شروطاً وضوابطاً ترجع من حيث الإجمال إلى خمسة ضوابط لا غير وهي: (الاتصال، والعدالة، والضبط، وعدم الشذوذ وعدم العلة).

وهذه الشروط الخمسة، ثلاثة منها وهي الأولى(الاتصال، والعدالة، والضبط) يشترط ثبوتها في كل حديث، فهي شروط يستوجب أن تكون موجودة في كل حديث يُحكم عليه بالصحة فإن انتفت فلا صحة إذن، وإن توفرت لا بدَّ أن تستكمل الشرطين الباقيين(عدم الشذوذ، وعدم العلة) وهما شرطان يشترط انتفاؤهما في كل حديث بخلاف الشروط الثلاثة الأولى فإن خلت كان الخبر صحيحاً وإن وجدت كان الخبر معلَّاً.

في ضوء ذلك إذا تبيَّن أنَّ الكلام إن لم يصح عن المروي عنه لعدم توفر الشروط المعتبرة في النقلة فلا يمكننا أنْ نحمل الشخص المنقول عنه تبعات الكلام بل الأولى أنْ تحمل التبعات على من دونه من الناس النقلة إذ لا ينبغي أنْ يحمَّل الشخص خطأ غيره من الناس أو كذبهم وافتراءهم عليه هذا وقد جاءت أقوال لأهل العلم تدل على أهمية معرفة صحة الأسانيد من ضعفها إلى قائليها قال الحافظ الذهبي معلقاً على أحد الرواة عندما أنكرت عليه أحاديث: (...الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كُذب عليه ووضع عليه نسخة سائرة...)[٦] إلى غير ذلك من النصوص المستفيضة التي تدل على هذا الأمر.

وليعلم أنَّ الشروط الخمسة هي منطلق أهل الحديث في الحكم على الروايات الحديثية، وكل علة يُعلُّ بها أي حديث تندرج تلك العلة تحت هذه الشروط الخمسة.

وإنما اشترط أئمة الحديث هذه الشروط الخمسة لأمرين اثنين لا ثالث لهما، وهما:

الأول: لكي نسلم ونأمن من عدم وقوع الخطأ.

الثاني: لكي نسلم ونأمن من عدم وقوع الكذب .

وفي ضوء ما تقدم رأيت من المصلحة بمكان أن أنزل شروط المحدثين التي يمكن تنزيلها على الأخبار أحاديث الناس والإعلام المعاصر الحديث بجميع أنواعه سيما ونحن نعيش اليوم في عالم طغت فيه الأخبار وكثُرت وأصبح كثير من مثقفي الناس فضلاً عن عوامِّهم يتلقفون ما يسمعونه ويشاهدونه ويقرؤونه من غير تمحيص ولا تحقيق ولا تثبت والله يقول: {إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً}[٧] فجعله محاسباً بهذا على حواسه التي أتاه إياها وفي العالم اليوم يتعامل الناس بحواسهم مع ما حولهم من الأحداث والأخبار وقد صار لهذه الأخبار وقعٌ كبير في النفوس لما حصل من تطور هذه الوسائل التي تنقلها وصار الخبر ينتشر مشافهةً وكتابةً وبوسائل عظيمة فصار للأخبار من السحر والأثر والمكانة بين الناس ما صار، وصار يُنفق في إعدادها والتخصص بها والتقارير من أجلها والشاشات ثلاثية الأبعاد التي تجعل المشاهد كأنه يعيش وسط الحدث واحتف بهذا من المزينات والمؤثرات وسحر الإعلام ما يجعل المشاهد يأخذ كل ما يسمع {وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ}[٨] وهذا الأمر خلاف السنة، فالنَّبيُّ – صلى الله عليه وسلم– يقول: ((كفى بالمرء كذباً أنْ يُحدِّث بكل ما سمع))[٩] وقد حذر النبيُّ –صلى الله عليه وسلم– من صنف بقوله:((...الرَّجُلُ يَغْدُو مِنْ بَيْتِهِ فَيَكْذِبُ الْكَذْبَةَ تَبْلُغُ الْآفَاقَ فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ))[١٠]. فهذا الذي يكذب الكذبة تبلغ الآفاق يشبه فعل كثيراً من المراسلين وصانعي الأخبار إذْ ينطبق عليهم ما

ورد في هذا الحديث وبعضهم ينطبق عليه حديث الكاهن، الذي يتلقف الخبر من الشيطان فيكذب معه مائة كذبة ومن أنواع المنكرات فيها تزييف الحقائق وقلبها وكم من خبر شاع بين الناس ولاكته أنفسهم ومصدره أفاك أثيم يُزخرف الخبر أو يجعل فيه إضافات من المكر.

فالإنسان يسمع في العادة الصدق والكذب فإذا حدَّث بكل ما سمع فقد كذب لإخباره بما لم يكن فإنَّ مذهب أهل الحق أن الكذب الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو ولا يشترط فيه التعمد لكن التعمد شرط في كونه إثما والله أعلم(١١).

وسواء تعمد أو لم يتعمد بعيداً عن الإثم ففي التحديث بكل ما يسمع الإنسان شرٌ عظيم وخطرٌ جسيم إذْ أصبح الإعلام سلاحاً فتاكاً يفتك بالدول والمجتمعات والأسر فكم من خبر مكذوب أو غير متحقق منه راح ضحيته أناس أبرياء وكم من خبر غير صحيح قلب القلوب المطمئنة إلى قلوب متقلبة إلى آخر ذلك والله المستعان.

لذلك لا بد من التثبت في نقل أخبار الناس العامة والخاصة لما في ذلك من الأمانة والسلامة والحيطة والحذر كيف لا والله سبحانه وتعالى يقول: {إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا}(١٢) .

هذا، ولما كان الإعلام بكافة صوره وأنواعه إلا ما رحم ربي لا يشرط في نقله للأخبار التثبت لا بدَّ للشارع من معرفة الضوابط التي يُمكن لهم أن يتعاملوا مع هذا الإعلام؛ لكي يسلموا من الدخيل منه.

ولا شروط أفضل من شروط أئمة الحديث في التعامل مع المرويات الحديثية فكل خبر إذا أدخلناه مجهر أو (سونار) أهل الحديث بان لنا صدقه من كذبه وحقَّه من باطله وعدله من معوجه.

وبناء على أنَّ علم الحديث بناؤه التثبت ومن يقوم بالتثبت هم أهل الاختصاص من علماء الحديث فإنَّ تطبيق ذلك على الإعلام يكون على ما يأتي:

أولاً: التثبت من الأعلام بجميع أنواعه كما هو التثبت في الأحاديث الشريفة.

فالله يقول: { يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا}[١٣] فجعل الله من نقل الخبر دون تثبت من الفاسقين فمجرد نقل الأخبار دون التأكد من صحتها موجب للفسق و ذلك لأن هذه الأخبار ليس كلها صحيح بل فيها الصحيح والكاذب فكان كل من نقل كل خبرو أشاعه داخل في نقل الكذب لذا جعله الله من الفاسقين.

وقد صح عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– قوله: (كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع)[١٤] فالمؤمن لابد له من الحذر في أن يكون عند الله من الفاسقين.

ثانياً: سؤال أهل المعرفة الصادقين عند سماع الأخبار التي تخص المؤمن في دينه ودنياه كما هو الحال في سؤال أهل العلل في الكشف عن صحيح الأخبار من ضعيفها وقد أرشدنا الله إلى مسألة مهمة في قوله تعالى: {وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم}[١٥]. علق الشيخ السعدي على هذه الآية بقوله: (هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم غير اللائق وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة والمصالح العامة ما يتعلق بسرور المؤمنين أو الخوف الذي فيه مصيبة عليهم أن يتثبتوا ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر بل يردونه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم أهل الرأي والعلم والعقل الذين يعرفون المصالح وضدها فإن رأوا في إذاعته مصلحة ونشاطا للمؤمنين وسرورا لهم وتحرزا من أعدائهم فعلوا ذلك فان رأوا ليس من المصلحة أو فيه مصلحة ولكن مضرته تزيد على مصلحته لم يذيعوه)[١٦] ــ

وفي هذا البحث سيجد القارئ ما يشفي صدره، ويزيح غمه ويروي ظمئه في كيفية التعامل مع الإعلام الحديث على ضوء شروط أئمة أهل الحديث.

المطلب الأول

الشرط الأول: اتصال الإسناد

- الاتصال لغة: من وصل إليه يصل وصولاً، أي: بلغ. وصل بمعنى اتصل والوصل ضد الهجران[١٧].
- المتصل اصطلاحاً: (هو الحديث الذي سلمت جميع مواضع إسناده من الانقطاع، فيذكر كل راو من رواته مَن تحمله هو منه)[١٨]. قال الحافظ ابن حجر: (ويقال له: المؤتصل، بالفك والهمز؛ وهي عبارة الشافعي...، وهي عبارة عن ما سمعه كل راوٍ من شيخه في سياق الإسناد من أوله إلى منتهاه)[١٩] .
- التطبيق: أولاً: بناء على علة الانقطاع[٢٠] في الحديث التي يرد بها الحديث: لا يمكن قبول خبر شخص عن شخص وإن كان صادقاً، إن لم يكن قد لقيه أو سمع منه مباشرة، أو سمع من ثقات عن ذلك الشخص وبخلاف ذلك الواجب رد خبر من يُخبر عن غيره إن كان بينه وبين الشخص فارق في الحياة يستحيل أن يكون قد سمع منه كأن مات قبل ولادته أو لم يكن مميزاً عند سماعه فلا بد من اعتبار شرط الاتصال في الإعلام، أما مجرد النقل لا يمكن أن يسلم له.

ثانياً: بناءً على علة التدليس[٢١] في الحديث: فلا يمكن قبول الخبر في الإعلام إن كان ناقله يدلس في كلامه بأن يقول: قال فلان: وهو ما سمع من فلان بل سمع ذلك القول من غير فلان وغير فلان مجهول بالنسبة لدى الناس فيكون

خبر هذا المدلس متوقف فيه حتى يتبين من أخبره فإذا تبين الذي أخبر نظر إلى صلاحه وصدقه وعلمه وثقته فإن توفرت فيه شروط القبول حقَّ للمجتمع الأخذ بكلامه وإن خلت الشروط بطل كلامه فضلاً عن التدليس الآخر الذي هو عبارة عن (الفبركات والمونتاجات أو ما يعرف بالفوتوشوب[٢٢]) التي تقلب الحق وتغيِّر الأمور على سبيل المثال: قص الوجه وتركيبه في جسد آخر والنشر مرة أخرى بصفحات لا أخلاقية!!

فلا بدَّ من التأكد من أنَّ الصورة المعروضة في الإعلام سواء في(التلفاز) أو(الصحف) غير مصطنعة أو مفبركة فقد كثر الخبث وانتشر وكثرت الطرق المتعددة لاصطناعه وما هذا المشار إليه إلا قطرة ماء من بحر الجرائم الإلكترونية والتقنية.

المطلب الثاني

الشرط الثاني: العدالة

- العدالة: وهي إجمالاً: (ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة)[٢٣] وشروطها خمسة[٢٤] وهي:

١- الإسلام: يشترط لقبول الحديث النبوي الإسلام إجماعاً[٢٥] فلا يصح رواية الكافر

- التطبيق: اليهود أعداء الإسلام يسيطرون اليوم على كثير من الوكالات والقنوات ومصانع الأخبار والإعلام من عندهم يبدأ الخبر فهم مصدره وهم مصنعه وهم مروجوه، لما أدركوا أثره عمدوا إلى هذه المصانع والمعامل وإلى وسائل النشر وإلى هذه الأمور الحديثة التي تؤثر في النفس جداً ومع الاقرار

بذلك أقول: من الصعب اشتراط الإسلام أو الديانة لكل ناقل خبر في الإعلام ولو اشرط لما بقي إعلام قط إلا ما رحم ربي وبناء على ذلك فإن هذا الأمر متعسِّر لا يمكن تنزيله على الإعلام تاماً ولكن ما لا يدرك كله لا يترك بعضه لذا يتوجب أخذ الحيطة والحذر من الأخبار التي ينقلها غيرُ المسلمين وأنها على التهمة والشك حتى يتبين ثبوتها فما خالف منها ما ينقله العدول المسلمون فهو مطروح ساقطٌ، وما وافق ما ينقله العدول المسلمون فهو مأخوذ به، وما لم يخالف ولم يوافق ينظر فيه حتى يُتحقق منه ويتثبت فيه سيما إذا كان يعنى بالجانب الديني من إثبات نظريات علمية أو ما يتعلق بشؤون المسلمين خاصتها وعامتها.

٢- العقل: يشترط في راوي الحديث أن يكون عاقلاً غير مجنون إجماعاً[٢٦].

- التطبيق: يتوجب في قبول الأخبار في الإعلام أن يكون الفرد عاقلاً غير مجنون فإذا تبيَّن أنَّه مجنون فلا عبرة بقوله أو نقله لأنَّ العدالة غير متحققة فيه لأنَّه لا يعي ما يقول[٢٧] فلا يعتمد ويركن إلى أخبار غير العقلاء وهذا مما لا يختلف فيه.

٣- البلوغ[٢٨]: اشترط المحدثون لقبول خبر الراوي أن يكون بالغاً وملخص كلامهم في البلوغ أنَّه يصح منه الأداء متى بلغ وضبط وميَّز سواء كان ابن خمس سنوات أو أزيد أو أنقص وهو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث[٢٩].

- التطبيق: في ضوء ذلك لا بدَّ علينا مراعاة قبول الخبر من الأفراد بأن يكون الفرد بالغاً مميزاً، فإذا كان كذلك فهو أهلاً لقبول خبره إذا تحققت فيه بقية الشروط وإما إن كان غير بالغ وغير مميز فلا حجة في قوله ومنقوله لأنَّ التمييز

مناط التكليف إذ الصبي غير البالغ لا يتحرج من الكذب بل من المصلحة بمكان أن يلزم الصبي غير المميز بالسكوت في نقل الأخبار لأنَّه ليس أهلاً لأن يتكلم بما لا يضبط وكلما كان الأمر مهم كان سكوته أهم لما يترتب على ذلك من المفاسد.

٤- سالماً من أسباب الفسق أو البدعة: الفسق هو ارتكاب الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة وروايته مردودةٌ، وأما المبتدع والمراد به من يخترع شيئاً ما يخالف الدين[٣٠] وقد ردوا رواية المبتدع لأن من شأن المبتدع أن يميل مع هواه ويسعى في نصرة مذهبه ومثل هذا لا يؤمن عليه الكذب والاختلاق في سبيل تأييد مذهبه وبدعته, ولذلك رد بعض العلماء رواية المبتدع مطلقا أي سواء كان داعية إلى بدعته أم لم يكن, وفصل بعضهم بين أن يكون داعية إلى بدعته أو لا فردوا رواية الأول وقبلوا رواية الثاني وهذا هو مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء[٣١].

● التطبيق: لا بدَّ لناقل الأخبار أن يكون معروفاً بالتقوى والدين المتين أو بحدٍّ أدنى أن لا يكون معروفاً بضدِّ ذلك فإذا كان مشهوراً بفسقه ومعلوماً به فالواجب أن لا يقبل خبره أو يتوقف فيه فالله يقول: {يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا}[٣٢] فهذا نص إلهي في التوقف في خبر الفسقة وأن خبرهم متوقف فيه حتى نتثبت ونتبين من صحته من عدمها وأما رواية المبتدع فتتنزل على كل من عُرف بالانحياز لطائفته أو عشيرته إلى غير ذلك سواء في القنوات (التلفزيونية) أو غيرها فإذا وجدنا قناة أو صحيفة أو إذاعة أو كتاباً ما عرف أنَّه لأناس متعصبين لطائفتهم فالواجب علينا أن نتوقف ونتحقق من الأخبار التي يرونها لأنَّ التعصب للمذهب والجنس والطائفة كثيراً ما يجعل أصحابه يكذبون؛ نصرةً لمذهبهم وطائفتهم وهذه المسألة مهمة جداً سيما في بلادنا العراق فقد طفح التعصبي المذهبي في جميع مجالاته، والله المستعان.

ففي بلدنا يوجد انحيازاً في تحليل الخبر، وتحليل مبطّن، وتعليقات على الحدث وفي ذلك يقول الحافظ ابن القيم: (وكل أهل نحلة ومقالة يكسون نحلتهم ومقالتهم أحسن ما يقدرون عليه من الألفاظ ومقالة مخالفيهم أقبح ما يقدرون عليه من الألفاظ ومن رزقه الله بصيرة فهو يكشف به حقيقة ما تحت تلك الألفاظ من الحق والباطل)[٣٣].

فعلى سبيل المثال: فبعضهم يعبر عن العسل بالتعبير الذي يجذب أو ينفر حسب ما يراه، فأحدهم العسل بجنى النحل، وآخر يعبر عن العسل بقيء الزنابير وهذه كلمة الزنابير وما يعني جرسها في النفس والقيء وما تعني هذه الكلمة في النفس تفيد تنفيراً وجنى والنحل من الكلمات المحبوبة في النفس وهلم جراً قال ابن القيم: (والكلمة الواحدة يقولها اثنان يريد بها أحدهما أعظم الباطل ويريد بها الآخر محض الحق،

والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه)[٣٤].

٥- سالماً من خوارم المروءة: وهي (آداب نفسانية، تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات)[٣٥].

- التطبيق: المروءة تختلف من عصر إلى عصر والحق في ذلك أن هذه الأمور التي تخل بالمروءة ترجع إلى العرف والأعراف تختلف في هذا فمما يخل بالمروءة اتفاقاً لدى العقلاء البول في الطريق وفرط المزاح فلا يزالان من صفات المستهترين فمن كانت هذه صفته فهو ليس أهلاً أن نأخذ بخبره بل الأولى أن نتوقف فيه لأن الإخلال بالمروءة إما لخبل في العقل أو نقصان في الدين أو لقلة الحياء وكل ذلك رافع للثقة بقوله ونقله، والله تعالى أعلم[٣٦].

- ملحق: ومما يلحق بموضوع العدالة أنَّ هناك أشخاص لم تعرف عدالتهم وهم المجهولون وخبرهم عند المحدثين الرد أو التوقف وبناء على ذلك[٣٧]: فإنَّ مما يرد به الخبر الإعلامي عدم معرفة صحة نسبة الكلام إلى صاحبه كأن لم

نعرف ديانة ناقل الخبر؛ وذلك أنَّ كثيراً من الناس يذكرون بعض الأخبار وهم في الحقيقة غير معروفين لدى المجتمع فمن هذا وصفه فلا يمكن أن يعتمد عليه حتى نتثبت من حاله صدقاً وفهماً. والوقوف والتأكد من ذلك لا يعني تكذيبًا لناقل الخبر وإنما هو واجب شرعي نقوم به تعبداً لله تعالى لنقوم بواجبنا وليطمئن قلبنا وقد سأل سيدُنا إبراهيم عليه السلام ربَّه سبحانه وتعالى أن يريه كيف يحيي الموتى، وهو أمر متعلق بالعقيدة: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ، قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن، قَالَ بَلَىٰ، وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي) [٣٨]. وأمَّا إن لم نستطع معرفة حاله فخبره يعد غير مقبول.

المطلب الثالث

الشرط الثالث: الضبط

● الضبط هو: حفظ المسموع وتثبيته من الفَوات والاختلال، بِحَيْثُ يتَمَكَّن من استحضاره[٣٩].

فالضبط عند المحدثين أن يتقن الراوي ما يرويه، بأن يكون متيقظاً، غير مغفلٍ، وأن يكثر صوابه على خطئه وغفلته، حافظاً لروايته إنْ حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إنْ حدث من كتابه، عالماً بما يحيل المعنى عن المراد إنْ روى بالمعنى حتى يثق المطلع على روايته[٤٠].

ويقسم الضبط على قسمين، ضبط صدر وضبط كتاب، ومجمل الكلام في معرفتهما بتنصيص العلماء أو بالاختبار أو بالشهرة أو بالمذاكرة[٤١].

● التطبيق: إنَّ توفُّرَ الضبط في الناس شرط أساسي في قبول أخبارهم، فلا يكفي الفرد أن يكون ديّناً مستقيماً فقط حتى يضاف إلى ذلك فهمه وعلمه بما يقول، قال مالك: (إن من شيوخي من أطلب منه الدعاء، ولا أقبل روايته). لماذا ؟ لأنه ليس من أهل هذه الصناعة، وليس عنده من التيقظ والتفطن ما يجعله أهلاً

لنقل الحديث.

فالواجب أن لا يأخذ رأي من عرف بالتفريط في كلامه وعدم المبالاة، أو من عرف أنَّه لا يضبط كلامه، ولا يحسن التعبير، بحيث يخونه التعبير في الواقعة التي شاهدها، أو القضية التي سمعها، فمن عرف بذلك فرأيه مطروح، ومن جملة هؤلاء:

أولاً: قياساً على غلبة الوهم في الحديث، بأن يشتهر بين الناس بأنَّه لا يضبط ولا يجيد حسن التعبير لا حسن العبارة وجمالها بل لا يجيد توصيف الأمور كالأبله[٤٢] أو من عنده بله فجدير بهذا أن لا يأخذ كلامه.

- ثانياً: قياساً على التلقين[٤٣] في الحديث أن لا يأخذ في الإعلام أو من الإعلام من عُرف أنه يأخذ بالتلقين إذا لقن، وصورته أنَّه لا يرى المشهد أو لم يسمعه، فيقال له: كنت حاضراً أنت أو كنت ممن يسمع على سبيل التقرير، فيقول واهماً: نعم. فهذا يدل على أمور، إما أن يكون يكذب، أو غبيٌّ عديم المبالاة مغفل. ومن هذا حاله لا يمكن قبول خبره، سيما إن كان مكثراً من هذا الوصف.
- ثالثاً: قياساً على الاختلاط في الحديث[٤٤] أن لا يأخذ بكلام من كبر سنه وقام يخلط في كلامه فأصبح خرفاً[٤٥] وهو الذي فسد عقله لكبره فأصبح لا يميِّز بدخول شيء في شيء عليه.

ومن هذا حاله فيجب أن لا يأخذ بكلامه في الأخبار والإعلام إذا عرف أنَّه قد فسد عقله واختلط، فأصبح لا يميِّز كالطفل أما كلامه قبل فساد عقله فيأخذ به إذا توفرت فيه بقية الشروط.

- رابعاً: قياساً على الاضطراب[٤٦] في الحديث أن لا يأخذ في الإعلام كلام من يضطرب في كلامه كم يحضر مشهد شجار ما فمرة يقول: رأيتُ خمسة نسوة يتشاجرن ومرة يقول خمسة رجال، ومرة يقول: ثلاثة مرة يقول: صبية، وهكذا.

أو يقول: سمعتُ محمد أو رأيته، ومرة: سمعت خالدا...، فمن هذا حاله فالواجب أن لا يقبل خبره وحكايته لأنَّه لم يضبط كلامه جيداً سيما إن كان الحكم يتوقف على قوله هل رأى فلاناً أو فلاناً أو كذا وكذا.

المطلب الرابع

الشرط الرابع: عدم الشذوذ

- الشاذ لغة: من شذَّ، يقال: شذ عنه أي: انفرد عن الجمهور وندر، يشذ بالضم والكسر شذوذاً فهو شاذ وأشذه غيره(٤٧).
- الشاذ اصطلاحاً: مخالفة الثقة في روايته لمن هو أقوى منه، وقعت المخالفة في المتن أو السند(٤٨).
- التطبيق: بناءً على شرط المحدثين في الشذوذ، برد رواية المقبول التي يخالف فيها من هو أولى منه في الحفظ أو العدد، فإن الخبر الإعلامي لا يكون مقبولاً إلا إذا سلم من الشذوذ وهو أن لا ينفرد عن البقية بخبر يخالفهم فيه جملة أو تفصيلاً فمن خالف جمهور الناس بخبره لا قيمة لخبره مع صدقه في نفسه؛ لأنَّه خالفهم بكلامه ومخالفة الجماعة الأثبات إذا جاءت من شخص هو دونهم أو مثلهم في الفهم والحفظ لا تخلو من أحد أمرين إما أن يكون الشخص كذَّباً أو يكون وهماً في قوله فإذا ثبت أن الرجل من الصادقين في كلامه ولم يؤثر عنه كذب كان الثاني وهو أنَّه وهم في قوله إذْ لا عصمة إلا للأنبياء كما هو معلوم.

ومما يلحق أو هو من صلب مبحث الشذوذ:

- التفرد غير المقبول: من قرائن الإعلال التي يعل بها المحدثون بعض الأحاديث هي تفرد من لم يشتهر بالرواية عن مكثر ثم يتفرَّد بالحديث عن هذا المكثر دون أصحابه المشهورين بمعرفة حديثه فهذا الأمر يدل على أنَّ تفرد هذا الراوي بالحديث خطأ في الأعلم الأغلب(٤٩).
- التطبيق: لو أنَّ شيخاً أو داعية مسلماً مشهور بين المسلمين له تلامذة معروفون عند الناس ينقلون علمه وآراءه الفقهية ثم يجيء شخص لم يشتهر أنَّه

من الملازمين لهذه الداعية أو الشيخ فينقل فتاوى عنه تخالف التي ينقلها تلامذة الشيخ المعروفون بملازمته فهنا يقال: لو كانت هذه الفتاوى ثابتة عن هذا الشيخ لحدَّث بها تلامذته، ولاشتهرت بينهم فتفرد غير أصحاب الشيخ يكون مظنة للخطأ أو الوهم.

يقاس على هذه المثال النظري ما تنقله كثير من صفحات(الفيس بوك) أو (التويتر) أو غير ذلك بأنَّ فلاناً صرَّح بكذا وكذا وعند الرجوع إلى صفحة الرجل أو حسابه أو حساب تلامذته أو الذين ينقلون عنه نجد أنَّ هذا الأمر غير ثابت بل على خلافه !

فهنا يتوجب التريث في هكذا موضوعات وأن يستفسر من الشخص نفسه أو من تلامذته فإن كان الأمر حقاً أخذ به وإن كان كذباً طرح.

إذن لا بد شرعاً النظر في حال ناقلي الأخبار خصوصاً عندما لا يكون للخبر إلا مصدر واحد أما الخبر المتواتر المستفيض والمشهور والذي تناقله الجماعات والفئام من الناس بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب وليس مصدرهم واحداً وإنما كل واحد منهم مصدر فهذا يعلم أنه حدث بلا ريب.

- زيادة الثقة غير المقبولة: وهي: (انْفِرَاد الثِّقَة بزيادة لفظ في الحَدِيث ولو معنى)[٥٠]. أو (بِأَن يروي الحَدِيث جمَاعَة ويتفرد بَعضهم بِزِيَادَة فِيهِ)[٥١]. وتكشف بجمع الطرق والاطلاع على متون الأحاديث والعلم بها، وتفتيش الأسانيد والروايات ليتمكن من الوقوف على تلك الزيادات وترد إذا وقعت مخالفة أو منافية لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ[٥٢]، وإذا لم تخالف فهي على حسب القرائن[٥٣].

- التطبيق: هناك من الناس ذي ديانة وصدق عندما ينقل لنا كلاماً يزيد فيه أموراً هي في الحقيقة غير صحيحة يقع في ذلك على سبيل الوهم والخطأ ويستعان على معرفة ذلك بمجموع كلام الناس المتلقين معه هذا الخبر وبالمثال يتضح المقال: أستاذ جامعة يلقي محاضرة على مجموعة من الطلاب فيحدثهم

بحديث ما ولا شك أن أفهام الطلاب ومداركهم متفاوتة فعند انقضاء المحاضرة وعند نقلهم ما جرى فيها من حديث، سنجد أن هناك اختلافاً في نقلهم عن هذا الأستاذ فمنهم من يزيد ومنهم من ينقص ومنهم من يجيد النقل التام حتى أنَّ بعضهم قد ينكر على بعض بقوله: أنى لك هذا الكلام قد سمعنا المحاضرة سوية لم يقل أستاذنا فيها كذا وكذا! ويعرف الحق عن طريق الأحفظ والأكثر عدداً.

الشاهد لا بد من النظر في القرائن المحيطة بالأخبار جرياً على قرائن قبول زيادة الثقة، وهذه من الأمور المهمة جداً فإن الأخبار إن اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة ولا يقاس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب والأحفظ بالأدنى منه فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق، وكثيراً ما وقع الغلط للإعلاميين لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثًا وسمينًا ولم يعرضوها على أصولها ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار فضلوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط [٥٤]

المطلب الخامس

الشرط الخامس: عدم العلة

وفيه مسائلٌ: أولاً: تعريف العلة لغة واصلاحاً:

- العلة في اللغة: المرضُ. عَلَّ يَعِلُّ، واعتلَّ، وأعلَّه الله تعالى فهو مُعَلٌّ، وعَلِيلٌ[٥٥].
- العلة في الاصطلاح: هي(عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه)[٥٦].

أمَّا الحديث المعلَّل: هو (الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أنَّ ظاهره السلامة منها) [٥٧].

ثانياً: أسباب ظهور العلة مع التطبيق: لظهور العلة في أحاديث الرواة له أسباب، عند النظر في كتب العلل ومصطلح الحديث يمكن حصرها وعدّها،

وللبعد عن الإسهاب والخروج عن التأصيل سأنقل منها ما يمكن أن يكون سبباً ظاهراً في وقوع الخطأ في نقل أخبار الناس فأقول وبالله التوفيق:

أولاً: الضعف الطبيعي للإنسان: فدخول الخطأ والنسيان على الجنس البشري ممَّا علم بالضرورة، فالخطأ والزلل لا يخلو منه حتى كبار الأئمة الضابطين ولهذا يقول الإمام أحمد(٢٤١هـ): (ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟!)[٥٨].

- التطبيق: لا شك ولا ريب عند العقلاء أن الإنسان مهما بلغ من الفطن والذكاء لا يمكن أن يسلم من الخطأ والوهم، وهذا لا شك فيه، فإذا تقرر هذا الأمر، فإن نقَّال الأخبار قد يقعون في الخطأ من غير عمد دخولاً في جنس الآدم البشري.

١. خفَّة الضبط: قد يكون المحدِّث ضابطاً لروايته، ثمَّ تعرض له حين تحمله الحديث أو أدائه أمور تجعل الوهن في ضبطه ثمَّ تدخل العلة في حديثه وهذه الأمور ليست عامَّة بل هي خاصَّة تطرأ على بعض الرواة في بعض الأحيان تبعاً لاختلاف الأحوال والأماكن والشيوخ وهو ما يسمى بالتضعيف النسبي.

- التطبيق: قد سبق الكلام عن هذه الفقرة في شرط الضبط ولكن لا يمنع أن أتكلم عنها هنا بشيء يغاير بعض الشيء فأقول إن الناس قد تعتريهم أثناء مشاهدتهم الواقع أو سماعهم الأخبار أموراً نفسية قد يخرج الكلام حينها من غير قصد أو فيه مبالغة ما أو نحو ذلك بل قد يخرج منه كفرٌ من غير قصد وخير دليل على ذلك ما جاء عن النَّبيِّ –صلى الله عليه وسلم– قوله: ((لله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته فبينا هو كذلك إذا هو بها، قائمة عنده فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك أخطأ من شدة الفرح))[٥٩]. قال هذا الرجل قوله

وهو غير ضابط لكلامه ولا قاصد لحقيقة معناه ومعتقد لها بل قاله في حالة ذهب تيقظه وعدم تدبر ما يقوله، فصار في معنى الغافل والناسي وهذه الحالة لا يؤاخذ فيها لغلبة عليه الفرح حين وجد راحلته فلم يكفر بذلك الدهش والغلبة والسهو(٦٠).

فبناء على ذلك لا بد من مراعاة أحوال الناس عند النقل عنهم أو عند السماع منهم.

ويلحق بهذه الفقرة الغضبان الذي أغلق عليه وما عاد يعرف ما يخرج من فيه فلا بد من مراعاة حاله عند النقل عنه ولا بد من مراجعته عند ذهاب غضبه أو بيان حاله عند ذكر كلامه أنَّه كان في حال غضب شديد، حتى يعرف الناس حاله.

٢. الاختلاط: سبق الكلام عن الاختلاط في شرط الضبط وأرى أن لا فائدة من تكرار الكلام.

٣. أخذ الحديث حال المذاكرة: كان أهل الحديث يتسامحون في مجالس المذاكرة بخلاف مجالس التحديث وإسماع الحديث، وقد يذكر الشيخ بعض الأحاديث للمذاكرة مع غيره من العلماء إمَّا تعجباً من أسانيدها أو لبيان خطأ من رواها فيذكرها من غير أن يتحرى في تأدية الحديث كما سمعه فيظن من سمعها أن تلك الأحاديث من مرويات ذلك الشيخ فيُحدِّث بها عنه، فتظهر روايات يتفرد بها بعض الرواة أو يخالفون بها الروايات التي ساقها الشيخ في مجالس التحديث(٦١).

- التطبيق: هذه المسألة من المسائل المهمة التي ينبغي الوقوف عندها والتأمل فيها فعلى سبيل المثال أنَّ هناك اجتماع ما كاجتماع رئيس جامعة أو عميد كلية أو مسؤول ما مع أعضائه فيقوم ويحدثهم هذا المسؤول بخبر من الأخبار مستغرباً منه أو متعجباً أو لغير ذلك فيأتي بعض الأعضاء أو المستأنسين لحديث ولم يدركوا سماع أول الحديث ولم يعلموا أن هذا المسؤول إنما نقل هذا القول مستغرباً أو متعجباً فيظنون أنَّ هذا القول له أو أنَّه يعتقده فينشرون بين

الناس على أنَّه قول هذا المسؤول والحق أنَّه مجرد ناقل وإنما وقعوا في سوء الفهم هذا أنَّهم لم يسمعوا كلامه من بدايته فقادهم عدم معرفته إلى هذا الغلط.

٤. كسل الراوي: عرف من طباع الناس أنَّ النفس البشرية لها إقبال وإدبار على حسب ما يعتريها من حزنٍ أو فرحٍ أو مرضٍ أو قلة نومٍ وأرقٍ أو غير ذلك مما يجعل الراوي غير متهيئ ولا مستجمع قواه للتحديث وهذا ما يعبر عنه المحدثون بالكسل وضده النشاط فيقع في الوهم...[٦٢].

• التطبيق: إنَّ الناس قد تسرف في الوصف وقد تهضم من الحق أو تغلوا فيه بحسب مصلحتها من حيث لا تشعر أو بحسب أمورها النفسية التي تحيط بها فلا بدَّ من معرفة أحوال الناس عند النقل عنهم.

٥. التصحيف: هو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها[٦٣]. أو أنَّه: (تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات، لفظاً أو معنى)[٦٤].

• التطبيق: إن لتصحيف الكلام له أثره الكبير في تغيير معنى الأخبار جملة وتفصيلاً فعلى سبيل المثال كنت أقرأ لأحدهم فوجدته كاتباً: (إنَّ العلم بالقرآن والسنة من أشر العلوم)!! فتعجبت من ذلك فلما راجعته أخبراني أنَّ هذا الأمر تصحيف، وأن كتب: (من أشرف) وإنما حذفت الفاء وهماً وعلى هذا فلا بدَّ من التثبت قبل أن ننسب الكلام إلى صاحبه إن لم يكن قاصداً له.

فمذيعي الأخبار أحياناً يقعون في الوهم والغلط سببه سرعة قراءة الأخبار ومنهم من يرجع فيصحح ومنهم من يستمر في الغلط، فلا بد من معرفة ذلك.

٦. اختصار الحديث والرواية بالمعنى: يعد اختصار الحديث والرواية بالمعنى من الأسباب المؤدية إلى وقوع الغلط في حديث الثقات وذلك إذا كان الراوي قليل المطالعة لكتبه ويحدّث بما رسخ في ذهنه وبخاصة إذا لم يكن ضليعاً باللغة عالماً بالألفاظ وما يحيل معناها وكلما كثرت طرق الحديث كثرت ألفاظه واختلفت يقول الحافظ ابن حجر(٨٥٢هـ): (وإنَّما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه والطريق إلى معرفة ذلك أنْ تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه

وإلا فإنَّ مخارج الحديث إذا كثرت قلّ أنْ تتفق ألفاظه لتوارد أكثر الرواة على الاقتصار على الرواية بالمعنى بحسب ما يظهر لأحدهم أنَّه وافٍ به والحامل لأكثرهم على ذلك أنَّهم كانوا لا يكتبون ويطول الزمان، فيتعلق المعنى بالذهن فيرتسم فيه ولا يستحضر اللفظ فيحدّث بالمعنى لمصلحة التبليغ ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه أنَّه لم يوفِ المعنى)[٦٥].

- التطبيق: إن اختصار الأخبار وروايتها بالمعنى كثيراً ما تجر إلى الوقوع في الغلط وهذا الأمر لم يسلم منه كبار الناس فهماً فضلاً عن عامتهم ويلحق بذلك مسألة اللحن في الكلام أيضاً فالواجب التأكد والتحقق من ذلك.

فمن نقل لنا الأخبار يتوجب أنَّ نسأله هل نقلت ذلك تاماً أم اختصرته أم نقلت بالمعنى، فإن كان الأخير نظر إلى معرفته وفهمه هل هو معروف بالدقة في كلامه وهل يجيد الاختصار والنقل بالمعنى فإن كان أهلاً قبل نقله وإن كان غير ذلك فلا عبرة بقوله لجواز الوهم في تصرفه أو التعمد فهناك من يجتزئ خبر هنا ويبتر هناك وينتقى هنا ويترك تفصيلات أخرى مهمة كأن يذكر بعض الحقائق ويخفي أخرى أو إبراز لبعض الجوانب وكتم لأخرى تركيز وتسليط الضوء على شيء وإهمال الآخر واستخدام الصورة صار اليوم واضحاً جداً في الخبر وتأثيره وكذلك تغيير التوجهات والقناعات والصورة قد تكون ناقصة لهوى معين عند صانعي الأخبار على مذهب {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ}[٦٦].

وأما اللحن في الكلام الذي عمَّت به البلوى والله المستعان فلا بدَّ معرفة ناقل الأخبار هل هو محسن للغة العربية أم لا فإن كان محسناً أخذ منه وإن لم يكن كذلك فلا بدَّ من مراجعته في الألفاظ سيما في تاء الفاعل المتكلم والمخاطب ونحو ذلك.

٧. جمع حديث الشيوخ بسياق واحد: وهو أن يروي الراوي الحديث عن شيخين أو أكثر ويكون عند بعضهم ما ليس عند الآخر في الإسناد أو المتن

فيجمعها أحد الرواة ويسوقها مساقاً واحداً ولا يميز بينها وبهذا تدخل بعض الروايات المعلَّة في ثنايا الروايات الصحيحة(٦٧).

• التطبيق: يكثر النقل عن أشخاص في حديث ما بأنَّهم قالوا أو شاهدا كذا وكذا وكأن الناقل عنهم ينقل اجتماعهم على ذلك تماماً وعند الرجوع إليهم وسؤالهم نجد بينهم تغايراً كبيراً أو نقف عند التحقيق والمراجعة نجد أنَّ بعضهم سمع من بعض وأن أصل الكلام شاهده واحد منهم فقط بخلاف ما نقل.

فلا بدَّ من معرفة ذلك فخبر الجماعة ليس كالفرد وخبر الفرد ليس كالجماعة وهذا ما نعاني منه فيقول أحدهم: فلان وفلان وفلان شاهدوا كذا كذا وعند البحث نجد أنَّ شخصاً واحداً منهم هو من شاهد والبقية إنما هم نقلة تغير الحال من كونهم مجرد نقلة إلى أنَّهم شهود ! فإنَّ في الإعلام غُرف لغسيل الخبر والتزوير والتلفيق وأيضاً فإن كثرة الأوهام والأخطاء في نقل بعض الأخبار عند بعض الناس هذا يثبت وهذا ينفي وهذا يؤكد وهذا يشكك ويحصل التضارب وتتزاحم الأكاذيب ويحدث التحوير والتغيير والزيادة +٣٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦٦والنقصان حتى يصبح الخبر ككرة ثلج تتدحرج وهذا ما يشيع بين الناس أموراً لا حقائق لها أو أصلها صحيح لكنها مبتورة أو مغيرة والله المستعان !

وأخيراً إن ما يلحق أسباب دخول الوهم هو العجلة فمن الأمور التي تسبب انتشار هذا الباطل في الأخبار السعي والتلهف لما يسمى بالسبق الصحفي لنشر الخبر وليكون هو أول من أذاعه، وهذا ينافي التأني والتثبت، وقد قال عليه الصلاة والسلام: ((التأني من الله، والعجلة من الشيطان))(٦٨).

ثالثاً: كيفية إدراك العلة مع التطبيق: عند النظر في كتب العلل وعلوم الحديث مع الممارسة العلمية العملية لنقد الروايات يتبين أنَّ هناك طريقين من حيث الأصل للكشف عن العلة وهما: جمع طرق الحديث والموازنة بين هذه الطرق كما سيأتي مفصلاً.

• التطبيق: وكذلك في الأخبار المشاهدة والمسموعة والمرئية بكافة أنواعها فمن أراد الوصول إلى حقيقة ما عليه أن يقف على جميع التفاصيل والاطلاع عليها والتثبت والتحقق منها والموازنة بينها ليظهر الصحيح منها وغير الصحيح ثم الموازنة بين الصحيح بالوقوف على الأصح لنصل إلى مشهد متكامل غير محرف ولا ناقص ولا دخل فيه ولا دخن ولندخل إلى التفصيل:

أولاً: جمع طرق الحديث: ويرجع سبب جمع طرق الحديث إلى سببين الأول: إما أن يكن لنقد أصل الرواية والثاني: أو لنقد الراوي وسبر حفظه وضبطه.

ففي سبيل معرفة حال الرواية يكون جمع الطرق لأجل المقاصد الآتية:

١. نفي الغرابة عن الرواية.

• التطبيق: الأخبار الغريبة يستلزم أن يتحقق منها لنفي الشك الذي يخالج الإنسان فيها فلا بد من مراعاة ذلك.

٢. إقامة الإسناد الصحيح للرواية.

• التطبيق: إذا جاءت روايات كثيرة ومتعددة فالواجب قبول أصحها وأعدلها وترك الأقوال التي تستنكر أو التي فيها مخالفة لما حدَّث به الناس الثقات.

٣. ضبط ألفاظ الرواية.

• التطبيق: عند تشعب الأخبار واختلاف الناس في ألفاظهم وحديثهم فبجمع كلامهم والنظر فيه يستطيع الفرد المتلقي أن يصل إلى درجة كبيرة من النص الأصلي للحكاية أو للحادث.

٤. معرفة خلو الرواية من الاضطراب في الإسناد والمتن.

• التطبيق: بجمعنا للمعلومات نستطيع أن يتبين لنا اختلاف الناس في حديثهم فضلاً عن معرفة متقنهم ممن تخبط في قوله.

٥. معرفة أوجه الخلل في الأسانيد نحو عنعنة المدلسين وزيادات الثقات

ومدرجاتهم في الإسناد والمتن.

- التطبيق: بجمعنا للروايات والمشاهد يتبين لنا من كان حاضراً في المشهد سامعاً ومن لم يشهد وإنما سمع من غيره وكذلك نستطيع معرفة ما قد يزيده بعضهم من الكلام بقصد أو بغير قصد.

٦. معرفة تواتر الرواية واستفاضتها أو شهرتها.

- التطبيق: أيضاً فإنَّ كثيراً من الحوادث لم يرها إلا أفراد قليلون وإنما سمع بعضهم من بعض فظن الناس أنَّ الكل شاهدٌ أو سامعٌ والحقيقة خلاف ذلك فبجمع أحاديث الناس والتحقق منها مع السؤال يتبين من سمع ومن لم يسمع وفي ذلك أثر كبير قد يجعل ما يظن أنه صدق مشاهد ومسمع من قبل الكثير إلى كذب مشاع أشاعه واحد ثم انتشر.

٧. معرفة ما أبهم من أسماء الرواة أو ما أشكل منها فالطرق الأخرى قد يعرف فيها بيان ذلك.

- التطبيق: بجمع أقوال الناس في المسألة الحادثة سوف يتبين لنا معرفة أسماءهم فبعضهم سيصرح باسم بعض فهذا يقول على سبيل المثال: كنت أنا وزيد وعمرو وآخرون وعند سؤال غيره يذكر لنا بعضاً من الأسماء الذي أبهمهم الأول بقوله: (وآخرون) وهكذا...، حتى نقف على جملة كبيرة من الأسماء وفي ذلك فائدة عظيمة.

٨. معرفة بعض التفاصيل في الروايات المطولة والتي اختصرت في الروايات القصيرة[٦٩].

- التطبيق: تختلف عقول الناس وتصوراتهم ومداركهم وحفظهم وفهمهم وهذا لا شك فيه وكذلك تختلف أطباع الناس فمنهم من يميل إلى الاختصار والمختصرون لحديثهم صنفان صنف يجيد الاختصار يجمع المشهد الطويل في كلمات يسرة جامعة وصنف يختصر اختصاراً مخلاً بحيث لا يستطيع السامع أن يصل إلى الصورة الحقيقية أو المقرَّبة منها وقد يترتب على ذلك ضياع حقوق أو

الوقوع في أمور بحسب ما تصدى له هذا المختصر المخل من أمر ومنهم من يميل إلى الإسهاب وهؤلاء ليسوا على وتيرة واحدة في الفهم فمنهم من يزيد في كلامه كلمة ومنهم من يزيد الكثير وفي تلك الزيادات قد تتغير الحقائق... . يقول الحافظ ابن القيم: (صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عبده...، وصحة الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد يميز به بين الصحيح والفاسد والحق والباطل والهدى والضلال والغي والرشاد)[٧٠].

فكان لا بد من الوقوف على جميع الأخبار المروية في الحادث الواحد لتتضح الحقيقة كاملة.

ثانياً: الموازنة بين الطرق: وفي هذه الخطوة يتم المقارنة بين طرق الحديث بعد جمعها فإن اتفقت الطرق ولم يوجد بينها اختلاف علمنا حينئذٍ سلامة الحديث من العلة[٧١]. قال الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ): (السبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط)[٧٢]. فمخالفة الراوي الجمع كثير له أو من هو أحفظ منه أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطة ولم يجر ذلك على قانون واحدٍ يحكمون بغلط الراوي[٧٣].

- التطبيق: بعد أن قمنا بجمع المعلومات من ناقليها او المتحدثين بها وقمنا بجمع دلالات الألفاظ واختلاف الصور والتصورات هنا يتوجب علينا تمحيصها بالموازنة بين ناقليها فبعد أن وقفنا على أعلمهم وأحفظهم وأصلحهم وأصدقهم وبعد أن وقفنا على الزيادة والنقص والاختصار والتمام والصدق والكذب والتدليس والشفافية والمبهم والمبين والإجمال والتفصيل في ضوء ذلك كلِّه نستطيع أن نقف على الحقيقة الواضحة البينة لخبر المنقول الإعلامي وهذا الحقيقة لم نسطع الوقوف عليها لولا أننا وقفنا على الأخبار من جميع زواياها بجمع شتات متفرقها من أفواه نقلتها.

المطلب السادس

تفريعات على بعض قواعد وضوابط أهل الحديث وتنزيلها على الإعلام

- أولاً: ترك التحديث غرائب الأحاديث والتحديث بما يعرف الناس: قال سيدنا علي –رضي الله عنه–: (حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله)[٧٤]. وقال سيدنا عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه–: (ما أنت بمحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كانت لبعضهم فتنة)[٧٥].

وقال عبدالرحمن بن مهدي(١٩٨ه): (لا يكون الرجل إماماً يُقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع)[٧٦].

- التطبيق: هناك بعض الأخبار صحيحة من حيث الأصل ولكن نشرها يؤدي إلى الفتنة بين الناس فلا بدَّ من مراعاة الظروف عند نشر الأخبار فلا يضع في غير محله بل لا بد من مراعاة أفهام الناس المخاطبين ومعرفة تخصصاتهم وأن يمسك الإعلامي إن كان في النشر مفسدة وأن يبث إن كان في النشر مصلحة وبهذا يتبين أن من الفقه معرفة ما الذي ينبغي قوله هنا وتركه هنا فليس الذكي الحاذق من يعرف الخير من الشر إنما الذكي الحاذق من يعرف خير الخيرين وشر الشرين فيقدم الخير الأعظم ويؤخر الأدنى ويرتكب الشر الأهون يدرأ به الشر الأعظم.

ويلحق بهذه الفقرة أن يحذر الفرد من إشاعة الفاحشة بين المجتمع فعلى سبيل المثال: لو استمر الناقلون للأخبار في الحديث عمن زنا بفلانة وزنت مع فلان وعما حدث في هذه الفاحشة ونحو ذلك من الموضوعات فماذا سينطبع في عقول وأذهان ونفوس السامعين ؟ أن الجو كله ملوث وأن الناس أغلبهم هكذا وبالتالي تخف هيبة هذا الحرام ويصبح أمراً عادياً.

وأحياناً تكون الإشاعة خطيرة من الجهة الاقتصادية فكم هوت من أسواق في عالم الأسهم وحصل التلاعب في المتنافسين والتأثير غير الشريف فيهم ونشر أخبار من الخسائر وأسرار الأطراف الأخرى التي تؤثر في أسعار أسهمهم وبضائعهم ومعلوم أن التأثيرات النفسية في الأسواق اليوم مضاعفة الآثار جداً

ولا يتعامل معها بحجمها الحقيقي ولذلك فإن نشر بعض الأخبار هو إضرار باقتصاديات المسلمين كما هو واضح الأثر فيهم وأحيانا تتناقل الأخبار كحرب نفسية يراد منها الإرجاف والتخويف والتهويل وإثارة البلبلة وإضعاف الروح المعنوية تمهيداً للانهيار والإجبار على الاستسلام وإملاء شروط الخصم والهزيمة والانكسار والخسارة الكبيرة(٧٧).

- الرحلة في طلب الحديث؛ قال الإمام البخاري رحمه الله : (بَابُ الخُرُوجِ فِي طَلَبِ العِلْمِ: ورحل جابِرُ بن عبد الله مَسِيرَةَ شهرٍ إِلى عبد اللَّه بن أُنَيْسٍ في حديثٍ واحد(٧٨))(٧٩). فقد كان المحدثون يرحلون ويطوفون في البلدان طلباً للحديث النبوي وترجع سبب رحلاتهم إلى أمور منها: شرف العلو التثبت بحثاً عن العلماء للسماع منهم.

- التطبيق: بناء على رحلة المحدثين سواء للطلب أو للتحقق والتثبت يستلزم من الفرد سواء كان إعلامي أو متلقي أن يذهب بنفسه ليستيقن الخبر أو أن يرسل الثقات الذين يثق بهم إذا لم يمكنه من التثبت أو فوات مصلحة بالتأخير فينبغي التأني والتروي وقد كان من خلق نبي الله سليمان ما جعله عند مجيء الهدهد إليه بخبر {وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ}(٨٠)، أنه قال له {سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ}(٨١)، فلا بد من تطبيق هذه القاعدة ولا مانع أن يكتب الإنسان الخبر وأن يتروى ولا ينشره حتى يتحقق منه، ولكن شهوة النشر قبل الآخرين تدفع إلى التهور والتسرع فتكون النتيجة آثار خطيرة مضاعفة.

- الأصل في المسلم ورواة الحديث براءة الذمة(٨٢):كل شخص ادعى خلاف ذلك يطلب منه البرهان.

- التطبيق: فإن الأصل في المسلم براءة الذمة وهذه من القواعد المهمة فإنك إن بلغك عن مسلم خبر سيء الواجب أن يقال: ما شهدنا إلا بما علمنا لأنَّ الأصل العدالة والسلامة وخير مثال في الإعلام لما قال أصحاب الإفك في عائشة –رضي الله عنها– ما قالوا وفاض ذلك في الناس ربى الله تعالى المؤمنين من

خلال هذه الحادثة على آداب وأخلاق عظيمة {لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْراً وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ* لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ}[٨٣]. ولذلك قال أبو أيوب – رضي الله عنه– لما سألته زوجته أم أيوب: (قالت: يا أبا أيوب! أسمعت ما قيل؟ قال: نعم يا أم أيوب! وذلك الكذب ثم قال لها: يا أم أيوب! أرأيت لو كنتِ مكان عائشة أكنت تفعلين؟! يعني لو كنتِ مكان عائشة هل يمكن أن ترتكبي الفاحشة؟ قالت: لا قال: لو كان أبو أيوب مكان صفوان أكان يفعل؟! قالت: لا قال: فـــصفوان خير مني وعائشة خير منكِ)[٨٤]! فربى الله المؤمنين على التثبت وعاتب أولئك الذين أفاضوا بالحديث دون أن يتثبتوا منه وكان منهج الرسول عليه الصلاة والسلام في ذلك غاية الاعتدال.

- المراجعة عند أهل الحديث: المقصود بالمراجعة أن يعاد الراوي من يحدثه بالحديث ليتأكد من حفظه له وكان المراجعة من سنن المحدثين فكانوا يراجعون الرواة مراراً.
- التطبيق: عند النظر في قصة ماعز بن مالك الأسلمي[٨٥] لما جاء إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم– ووقف أمامه وقال: (يا رسول الله! زنيت فطهرني فلم يقبل الرسول –صلى الله عليه وسلم– منه أول مرة، حتى اعترف على نفسه أربعة اعترافات بأنه قد زنى ثم بعد ذلك ما قبل منه حتى يتثبت: هل الرجل الآن في حالة سكر؟ تعالوا يا خبراء استنكهوا الرجل –شموه– هل هو سكران؟ قالوا: ما به سكر دعا رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قومه وقبيلته، فقال: ((هل في عقله شيء))؟ قالوا: لا يا رسول الله! ليس في عقله شيء حتى تَثَبَّتَ وتبين أن الرجل فعلاً قد وقع في الزنى فأقام عليه –صلى الله عليه وسلم– الحد نلاحظ كيف تثبت النبيُّ –صلى الله عليه وسلم– من ناقل الخبر عن نفسه كيف احتاط معه فمن باب أولى أن يحتاط في الأخبار المنقولة عن الغير وأن يستفهم من ناقليها وأن يراجعوا فيها وكلما كان الخبر عظيماً توجب أن يكون

الاستفهام والمراجعة والتثبت أعظم.

- لا يقبل جرح الرواة والطعن فيهم إلا أن يكون الجرح مفسراً: لاختلاف الناس في موجبه هذا هو الصحيح عند المحدثين(٨٦).
- التطبيق: لم يقبل المحدثون الجرح إلا مفسراً لاختلاف الناس في موجبه لأنه كما قد يجرح الجارح بما لا يقدح فكان لا بد من بيان سبب الجرح وعلى ذلك يمكن تطبيق ذلك عندما يُذكر أحد المسلمين في الأخبار ما سبب الطعن فيه لاحتمال أنَّهم طعنوا فيه لأنَّه على خلاف مذهبهم أو لأنَّه أفتى بغير فتواهم أو لأنَّه من غير طائفته أو لعداوة بينهم وبين هذا المسكين الذين نالوا منه فكان لا بدَّ من النظر إلى سبب الطعن ومعرفة هل هذا سبب حقيقي يستحق أن يغمز به هذا المسلم أو لا يستحق ومن نظر بعين الإنصاف يجد اليوم من هذا الطعن الشيء الكثير في القنوات (التلفزيونية) ومواقع التواصل سيما بين المشتغلين بالعلم فكل واحد يزعم أنَّه الحق وغير الباطل إلا ما رحم ربي بل هناك من نيل من عرضه لاختياره فتوى قال بها غير من العلماء وعلى هذا فلا بد من معرفة سبب جرح الجارح حتى لا تنتهك حرمات المسلمين.
- الإسناد العالي: طلب العلو في الإسناد فيه سنة ولذلك استحبت الرحلة فيه قال الإمام أحمد بن حنبل: (طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف)(٨٧)، وقد قيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه: (ما تشتهي؟ قال بيت خالي وإسناد عالي)(٨٨). والإسناد العالي: هو الذي قل فيه سلسلة رجال الإسناد وضده النازل.
- التطبيق: بناء على شرف الإسناد العالي وأهميته أقول: إنَّ الوقوف على الأمر بالنفس هو الأفضل وإن لم تستطع الوقوف فالأولى أن تصل إلى أقرب شخص شاهد أو سمع ممن شاهد وهكذا على سبيل المثال: إذا أخبرت بأمر أو قيل لك قول حاول أن تذهب إلى الأمر بنفسك لتقف على حقيقته – فإذا أُخبرتَ أنه وقع في مكان كذا وكذا حادثة اذهب إليها لتعاينها بعينك أو أُخبرتَ أن فلاناً يقول كذا وكذا اذهب إليه وقل: يا فلان سمعت كذا وكذا، أهذا صحيح أم لا؟

المهم أن تقف على الأمر بنفسك وهذا هو أعظم الوسائل وأولى ما يجب أن يسلكه الإنسان إذا كان ممكناً أن لا تجعل بينك وبين أمر من الأمور واسطة وهذا يعطي الناس ثقة بك فأنت إذا قلت: حدث كذا وكذا وسألك الناس: هل رأيت؟ قلت: نعم! رأيت بعيني. أو قالوا: سمعت؟ قلت: نعم، سمعت بأذني... فتتعود أن تكون إنساناً متثبتاً تقف على حقائق الأمور بنفسك ولا تعتمد فيها على الناس – ولو كانوا ثقات– إذا أمكن أن تقف عليها بنفسك سواء كان حادثة أم حديثاً أم خبراً أم رأياً أم غير ذلك(٨٩).

- التوقف في الحكم على الحديث أو الرواة: من طالع في كتب العلل والرجال يجد أنَّ المحدثين يتوقفون بحكمهم على بعض إذا لم تظهر لهم علة الحديث أو الراجح فيه أو إذا لم يظهر لهم حال الراوي والأمثلة في ذلك أكثر من أنْ تحصى.
- التطبيق: إذا لم يتبين كذب الخبر من صحته يستلزم أن يتوقف فيه حتى يستبين الحق، سيما إن كان يتعلق بحرمات المسلمين فإن لم يظهر صحة الخبر من عدم ذلك يستلزم أن يقال إن كان الخبر شراً: هذا بهتان عظيم؛ لأنَّ الأصل في المسلمين العدالة والاستقامة حتى يثبت لك خلاف ذلك.
- الوجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه ولا له منه إجازة ولا نحوها فله أن يقول: وجدت بخط فلان ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن(٩٠).
- التطبيق: اشرط المحدثون للتحديث بالوجادة أن يكون قد عرف خط صاحب الكتاب وعلى ذلك ينبغي أن التأمل والوقوف عندما نجد كلاماً منسوباً لأحد ما هل هذا الكلام ثابتٌ عنه أم لا فإن كان ثابت نسب إلى قائله وإن لم يعرف ذلك كان الواجب التثبت فلو نقلت جريدة أو مجلة عن شخص كلاماً لا يحق لنا أن نثق بهذا الكلام مطلقاً بل لا بد من معرفة من أين لهذه الجريدة هذا الكلام وعلى ماذا اعتمدت في نقلها عن هذا الشخص أو هذا الخبر أين مصدر

ذلك؟

وكذلك عندما يعزا الكلام إلى كتاب شخص لا بد من معرفة هل هذا الكتاب هو فعلاً له أم مفترى عليه لا بد من التحقق من ذلك كله بعرض لوحة من خطه الذي كتبه بيده أو سؤال طلابه أو أقرب الناس إليه والله أعلم.

الخاتمة وأبرز النتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله والصحب الكرام. فبحمد الله وتوفيقه قد مَنْ الله عليَّ أن أُكمل هذا البحث المبارك وقد رأيت أن أكتب أبرز النتائج التي توصلت إليها وقد استحسنت أن أجعل ذلك على نقاط، وهي على ما يأتي:

١. الأخبار لا يفرق معناها اللغوي عن المعنى الاصطلاحي إلا أنَّ الأخبار اليوم تنوعت وتعددت مصادرها وأصبح أطلاقها ينصرف على جهات عديدة ويمكن إجمالها على نوعين اثنين: الأول: يصرف لفظ الأخبار ويراد به ما يتناقله الناس بينهم النوع الثاني وهو الإعلام: يُعرف الإعلام بأنه عملية نقل المعلومات والأخبار ذات الأهمية التي تهم الفئة المستهدفة من هذه الأخبار والمعلومات.

٢. إن كان الكلام لا يصح عن المروي عنه لعدم توفر الشروط المعتبرة في النقلة فلا يمكننا أنْ نحمل الشخص المنقول عنه تبعات الكلام بل الأولى أنْ تحمل التبعات على من دونه من الناس النقلة.

٣. إنَّ من المصلحة بمكان أن تنزل شروط المحدثين التي يمكن تنزيلها على الأخبار وأحاديث الناس والإعلام المعاصر الحديث بجميع أنواعه لما في ذلك من الحد لمواجهة هذا السيل الهائج للوقوف على الحقيقة.

٤. نهى النَّبيُّ –صلى الله عليه وسلم– عن أنْ يُحدِّث الرجل بكل ما سمع وجعل ذلك من جملة الكذب لأنَّ الإنسان يسمع في العادة الصدق والكذب فإذا حدَّث بكل ما سمع فقد كذب لإخباره بما لم يكن.

٥. لا بد من التثبت في نقل أخبار الناس العامة والخاصة؛ لما في ذلك من الأمانة والسلامة والحيطة والحذر كيف لا؟ والله سبحانه وتعالى يقول: {إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا}.

٦. لا شروط أفضل من شروط أئمة الحديث في التعامل مع المرويات الحديثية فكل خبر إذا أدخلناه مجهر أو (سونار) أهل الحديث بان لنا صدقه من كذبه وحقَّه من باطله وعدله من معوجه.

٧. لا بد من سؤال أهل المعرفة الصادقين عند سماع الأخبار التي تخص المؤمن في دينه ودنياه كما هو الحال في سؤال أهل العلل في الكشف عن صحيح الأخبار من ضعيفها.

٨. بناء على علة الانقطاع في الحديث لا يمكن قبول خبر شخص عن شخص وإن كان صادقاً إن لم يكن قد لقيه أو سمع منه مباشرة أو سمع من أناس ثقات عن ذلك الشخص.

٩. بناءً على علة التدليس في الحديث لا يمكن قبول الخبر في الإعلام إن كان ناقله يدلس في كلامه ومن جملته الفبركات والمونتاجات أو ما يعرف بالفوتوشوب التي تقلب الحق وتغيِّر الأمور.

١٠. يتوجب في قبول الأخبار في الإعلام أن يكون الفرد عاقلاً غير مجنون فإذا تبيَّن أنَّه مجنون فلا عبرة بقوله أو نقله لأنَّ العدالة غير متحققة فيه.

١١. لا بد أن يكون ناقل الخبر بالغاً مميزاً إما إذا كان غير بالغ وغير مميز فلا حجة في قوله ومنقوله لأنَّ التمييز مناط التكليف.

١٢. لا بدَّ لناقل الأخبار أن يكون معروفاً بالتقوى أو بحدٍّ أدنى أن لا يكون معروفاً بضدِّ ذلك فإذا كان مشهوراً بفسقه ومعلوماً به فالواجب أن يتوقف في خبره فالله يقول: {يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا}.

١٣. بناء على حال رواية المبتدع يقاس أنّ كل من عُرف بالانحياز لطائفته أو عشيرته أو نحو ذلك سواء في القنوات (التلفزيونية) أو غيرها فإذا وجدنا قناة

أو صحيفة أو إذاعة أو كتاباً ما عرف أنَّه لأناس متعصبين لطائفتهم فالواجب علينا أن نتوقف ونتحقق من الأخبار التي يرونها لأنَّ التعصب للمذهب والجنس والطائفة كثيراً ما يجعل أصحابه يكذبون نصرةً لمذهبهم وطائفتهم.

١٤. أنَّ كثيراً من الناس يذكرون بعض الأخبار وهم في الحقيقة غير معروفين لدى المجتمع فمن هذا وصفه فلا يمكن أن يعتمد عليه حتى نتثبت من حاله صدقاً وفهماً والوقوف والتأكد من ذلك لا يعني تكذيبًا لناقل الخبر وإنما هو واجب شرعي نقوم به تعبداً لله تعالى لنقوم بواجبنا وليطمئن قلبنا.

١٥. إنَّ توفُّرَ الضبط في الناس شرط أساسي في قبول أخبارهم فلا يكفي الفرد أن يكون ديّناً مستقيماً فقط حتى يضاف إلى ذلك فهمه وعلمه.

١٦. قياساً على غلبة الوهم في الحديث بأن يشتهر بين الناس بأنَّه لا يضبط ولا يجيد حسن التعبير لا حسن العبارة وجمالها بل لا يجيد توصيف الأمور كالأبله أو من عنده بله فجدير بهذا أن لا يأخذ كلامه.

١٧. قياساً على علة التلقين في الحديث أن لا يأخذ في الإعلام أو من الإعلام من عُرف أنه يقبل بالتلقين إذا لقن وصورته أنَّه لا يرى المشهد أو لم يسمعه فيقال له: كنت حاضراً أنت أو كنت ممن يسمع على سبيل التقرير فيقول واهماً: نعم.

١٨. قياساً على الاختلاط في الحديث أن لا يأخذ بكلام من كبر سنه وقام يخلط في كلامه فأصبح خرفاً وهو الذي فسد عقله لكبره فأصبح لا يميِّز.

١٩. قياساً على علة الاضطراب في الحديث أن لا يأخذ في الإعلام كلام من يضطرب في كلامه فالواجب أن لا يقبل خبره وحكايته لأنَّه لم يضبط كلامه جيداً.

٢٠. بناءً على شرط المحدثين في الشذوذ فإن الخبر الإعلامي لا يكون مقبولاً إلا إذا سلم من الشذوذ وهو أن لا ينفرد عن البقية بخبر يخالفهم فيه.

٢١. لا بد من النظر في القرائن المحيطة بالأخبار جرياً على قرائن قبول

الأحاديث.

٢٢. لا شك ولا ريب عند العقلاء أن الإنسان مهما بلغ من الفطن والذكاء لا يمكن أن يسلم من الخطأ والوهم فإذا تقرر هذا الأمر فإن نقَّال الأخبار قد يقعون في الخطأ من غير عمد دخولاً في جنس الآدم البشري.

٢٣. إن الناس قد تعتريهم أثناء مشاهدتهم الواقع أو سماعهم الأخبار أموراً نفسية قد يخرج الكلام حينها من غير قصد أو فيه مبالغة ما أو نحو ذلك فلا بد من مراعاة ذلك عند النقل عنهم أو السماع منهم.

٢٤. : إن اختصار الأخبار وروايتها بالمعنى كثيراً ما تجر إلى الوقوع في الغلط وهذا الأمر لم يسلم منه كبار الناس فهماً فضلاً عن عامتهم ويلحق بذلك مسألة اللحن في الكلام أيضاً فالواجب التأكد والتحقق من ذلك.

٢٥. من أراد الوقوف على حقيقة ما في الأخبار عليه أن يقف على جميع التفاصيل والطلاع عليها والتثبت والتحقق منها والموازنة بينها ليظهر الصحيح منها وغير الصحيح ثم الموازنة بين الصحيح بالوقوف على الأصح لنصل إلى مشهد متكامل غير محرف ولا ناقص ولا دخل فيه ولا دخن.

٢٦. هناك بعض الأخبار صحيحة من حيث الأصل ولكن نشرها يؤدي إلى الفتنة بين الناس فلا بدَّ من مراعاة الظروف عند نشر الأخبار.

٢٧. بناء على رحلة المحدثين سواء للطلب أو للتحقق والتثبت يستلزم من الفرد سواء كان إعلامي أو متلقي أن يذهب بنفسه ليستيقن الخبر أو أن يرسل الثقات الذين يثق بهم إذا لم يمكنه من التثبت أو فوات مصلحة بالتأخير.

٢٨. إن الأصل في المسلم براءة الذمة وهذه من القواعد المهمة فإنك إن بلغك عن مسلم خبر سيء الواجب أن يقال: ما شهدنا إلا بما علمنا لأنَّ الأصل العدالة والسلامة.

٢٩. الواجب أن يحتاط في الأخبار المنقولة عن الغير وأن يستفهم من ناقليها وأن يراجعوا فيها وكلما كان الخبر عظيماً توجب أن يكون الاستفهام

والمراجعة والتثبت أعظم.

٣٠. إذا لم يتبين كذب الخبر من صحته يستلزم أن يتوقف فيه حتى يستبين الحق، سيما إن كان يتعلق بحرمات المسلمين.

هذا ما تيسر ذكره في الخاتمة وثمة أمور مهمة لم أذكرها من باب الاختصار ومن باب التحفيز على أن يقرأ الناظر البحث كله.

هذا، والله أسأل أن ينفعني والمسلمين بهذا البحث وأن يجعله في ميزان حسناتي إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ثبت المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم:

١. لسان العرب؛ لمحمد بن مكرم الأنصاري الرويفعي الإفريقي، المتوفى: ٧١١ه، دار صادر، بيروت، ط. الثالثة، ١٤١٤ه، عدد الأجزاء: ١٥.

٢. مختار الصحاح؛ لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، المتوفى: ٦٦٦ه، تحقيق: يوسف الشيخ، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط. الخامسة، ١٤٢٠ه، ١٩٩٩م.

٣. ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الشبكة.wikipedia.org/wiki.

٤. أنواع وسائل الإعلام؛ لكفاية العبادي على الشبكة العنكبوتية على الأنترنت .http://mawdoo.com

٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قَايْماز الذهبي، المتوفى: ٧٤٨ه، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٣٨٢ه، ١٩٦٣م، عدد الأجزاء: ٤.

٦. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–؛ لمسلم بن الحجاج القشيري, المتوفى: ٢٦١ه، تحقيق: محمد فؤاد

عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: ٥.
٧. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وسننه وأيامه؛ لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩.
٨. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج؛ أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى: ٦٧٦ه، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٢ه، عدد الأجزاء: ٩.
٩. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان؛ لعبد الرحمن بن ناصر السعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)؛ المحقق: عبد الرحمن بن معلا، مؤسسة الرسالة، ط.١،١٤٢٠هـ –٢٠٠٠ م.
١٠. لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة، الموصل، ٢٠٠٧، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.
١١. النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢ه، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، عدد المجلدات: ٢، ط. الأولى، ١٤٠٤ه، ١٩٨٤م.
١٢. تيسير مصطلح الحديث؛ للدكتور محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف، ط.١٠، ١٤٢٥ه، ٢٠٠٤م.
١٣. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢ه، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط. الثالثة، ١٤٢١ه، ٢٠٠٠م.
١٤. موقع :http://forums.nogooom.net/t.html.
١٥. الكفاية في علم الرواية؛ لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي،

المتوفى: ٤٦٣ه، تحقيق: أبي عبدالله السورقي, وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٦. معرفة أنواع علوم الحديث؛ لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، المعروف بابن الصلاح، المتوفى: ٦٤٣ه، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٦ه، ١٩٨٦م.

١٧. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي؛ لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى: ٩٠٢ه، تحقيق: علي حسين، مكتبة السنة، مصر، ط. الأولى، ١٤٢٤ه، ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء:٤.

١٨. شرح التبصرة والتذكرة؛ لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٨٠٦هـ، تحقيق: د. عبد اللطيف الهميم ود. ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. الأولى١٤٢٣ه، ٢٠٠٢م .

١٩. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث؛ لمحمد بن محمد بن سويلم أبي شُهبة، المتوفى: ١٤٠٣ه، دار الفكر العربي .

٢٠. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح؛ للإمام برهان الدين بن موسى بن أيوب الأبناسي الشافعي، (المتوفى ٨٠٢ه)، تحقيق: محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. الأولى١٤١٨ه، ١٩٩٨م .

٢١. النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، المتوفى: ٧٩٤ه، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٩ه، ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٣.

٢٢. الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعلولة من الصحاح؛ لتقي الدين محمد بن علي الشهير بابن دقيق العيد(المتوفى ٧٠٢ه)، تحقيق: د. قحطان عبد الرحمن دوري، دار العلوم, عمان, ط. الأولى ٢٠٠٦م .

٢٣. شرح صحيح البخاري؛ لأبي الحسن بن بطال علي بن خلف بن عبدالملك

٤٤٩ه، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الرشد، السعودية، الرياض، ط. الثانية، ١٤٢٣ه، ٢٠٠٣م .

٢٤. المحلى بالآثار؛ لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري، المتوفى: ٤٥٦ه، دار الفكر، بيروت، عدد الأجزاء: ١٢.

٢٥. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة؛ لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين؛ لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. ٣، ١٤١٦ه، ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٢.

٢٧. توجيه النظر إلى أصول الأثر؛ لطاهر بن صالح بن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٢.

٢٨. تقريب علم الحديث؛ لأبي معاذ طارق بن عوض الله، ط.١، دار الكوثر.

٢٩. العلة وأجناسها عند المحدثين؛ لمصطفى باحو، دار الضياء، ط. ١.

٣٠. تحرير علوم الحديث؛ للعبد بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت لبنان، ط. الثالثة١٤٢٨ه، ٢٠٠٧م، عدد الأجزاء: ٢.

٣١. الأحاديث المرفوعة المعلّة في كتاب حلية الأولياء؛ لسعيد بن صالح الرقيب الغامدي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ.

٣٢. ٤٠٨. النكت الوفية بما في شرح الألفية؛ للإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ٨٨٥ه، تحقيق: د. ماهر ياسين، الرشد, الرياض, ط. الثانية ١٤٢٩ه, ٢٠٠٨م.

٣٣. معرفة علوم الحديث؛ لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع، المتوفى: ٤٠٥ه، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٧ه، ١٩٧٧م.
٣٤. تأريخ ابن خلدون؛ لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبي زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط. ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٥. القاموس المحيط؛ لمجد الدين أبو طاهر محمد الفيروز آبادى، المتوفى: ٨١٧ه، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، بيروت، لبنان، ط. الثامنة، ١٤٢٦ه، ٢٠٠٥م.
٣٦. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، عدد الأجزاء: ٢.
٣٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط. الاولى، ١٣٧٩ه، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، عدد الأجزاء: ٧.
٣٨. مقال: الضوابط الشرعية في نقل الأخبار؛ للشيخ محمد صالح المنجد، على الشبكة العنكبوتية.
٣٩. مقال: التثبت والتبين؛ للشيخ أحمد عماري، على موقع الألوكة في الشبكة العنكبوتية.
٤٠. مقال: نظرية العلة عند المحدثين؛ لرضا أحمد صمدي على الشبكة العنكبوتية.

Research Summary

Praise be to God that His grace is righteous, and prayers and peace be sent as a mercy to the worlds, the prophet Muhammad and esteemed and CABAL. Fbhamd Allah Almighty may God have to complete this research blessed, I have seen that I write the most prominent findings, .has applauded to make it on points, which are the following

The news does not distinguish linguistic meaning for meaning idiomatic, but the news today varied and numerous sources, and became the launch goes out on many sides, and can be summarized on two types: First: distracted utter news and what people intended to word–among them. The second type, a media: the media knows that the transfer of information of importance and news of interest to the target of the news and information category process The Prophet peace be upon him, that man everything that he hears, making it among lying; because a person can hear in the habit of honesty and lying. If it happens everything that .he hears, he is lying; to tell him what had happened

Do not better terms than the terms of the imams to talk in dealing with Almruyat Alhdithip, all the news if we introduced a microscope or (sonar) people talk that our sincerity of the Lie, and the right of his vain, and his sack of retort. Do not need to ask the people of knowledge truthful when you hear the news concerning the believer in religious and worldly, as is the case in question the people of the ills in revealing the true news of the weak. Based on Bug drop in the modern news

Build a Bug fraud in the modern, can not accept the news in the media that the tanker was a cheat in his words, it is a total fabrication, and Almontajat, or what is known as Photoshop that swings right, things .have changed

have in accepting the news in the media that the individual be a reasonable person is crazy, if found to be insane by saying there is a .lesson or move it, because justice is realized in it

Do not have to be great news carrier distinctive, either if it is not very distinctive and is not an argument in saying and movable; discrimination .because the focus of the assignment

that many people remember some news they are really unknown to . society, it is this recipe, it can not support it until ascertaining the state of honest and understanding. And stand up and make sure it does not mean a denial of carrier news, but it is a religious duty and we do .adoration to God; to do our duty; and to reassure our hearts

the modern, that is famous among the people that he does not control the expression is not fluent good, not good words and beauty, but things are not fluent in the characterization, Kaloblh or dulling of his own, .reflecting upon this that does not take his words

analogy mixing in talk that does not take the words of his age and he mixes in his words, bringing Khrva, who spoiled his mind; to the largest, .bringing not distinguish

analogy bug turmoil in the hadith that does not take in the words of the media disturbed at his word. So we must not accept the experience and .his story, because he did not control the words very well

Building on the modern condition in homosexuality, the news media not be acceptable unless the blessings of homosexuality; it is not unique to the

.into account the circumstances when you publish the news

Based on modern flight either to the request, or for the verification and validation, it requires of the individual, whether media or the recipient to

go by himself to ascertain the news, or to send a trustworthy who trust them if you do not enable it to verify, or delay an interest too.

The origin of the Muslim clearance, these important rules, you Bulgk The bad news for the Muslims, should be said: What we have seen only what we know; because the basic principle of justice and safety.

If you have not seen lied to the news of his health, which requires that stops even discern the truth, especially if it is related Bhrmat Muslims.

This is what facilitates mentioned in the finale, and there are important things I have not mentioned; shortcut from the door, and the door of the stimulus on the beholder to read the entire search.

This, and I ask Allah to benefit me and the Muslims in this research, and to make it in the balance Hassanati, it is able to do it. God bless our Prophet Muhammad and his family and him

الهوامش

(١) سورة الإسراء، الآية :٣٦.

(٢) ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور ٤/٢٢٦مادة(خبر).

(٣) ينظر: مختار الصحاح؛ للرازي:٨٧، مادة (خبر).

(٤) ينظر: تفصيل ذلك في ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الانتwikipedia.org/wiki.

(٥) ينظر: مقال: أنواع وسائل الإعلام؛ لكفاية العبادي على الأنترنت http://mawdoo.com.

(٦) ميزان الاعتدال؛ للذهبي٣/٥٨ترجمة(٥٩٥١).

(٧) سورة الإسراء: من الآية:٣٦.

(٨) سورة المنافقون: من الآية: ٤.

(٩) أخرجه: مسلم في صحيحه، المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع١/١١(٥) من حديث أبي هريرة – رضي الله

(١٠) أخرجه: البخاري، كتاب الجنائز، باب أولاد المشركين٢/١٠٠(١٣٨٦).

(١١) ينظر: شرح النووي على مسلم١/٧٥.

(١٢) سورة الحجرات، الآية:٦.

(١٣) سورة الحجرات، الآية:٦.

(١٤) سبق تخريجه.

(١٥) سورة النساء، من الآية:٨٣.
(١٦) تفسير السعدي: ١٩٠.
(١٧) ينظر: مختار الصحاح؛ للرازي، مادة(وصل): ٣٤٠.
(١٨) لسان المحدثين؛ لمحمد خلف سلامة٥/٢١.
(١٩) النكت؛ للحافظ ابن حجر ١/٥١٠.
(٢٠) المنقطع: هو ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان انقطاعه، فيدخل فيه –على هذا– المرسل والمعلق والمعضل. ينظر: تيسير مصطلح الحديث؛ للدكتور محمود الطحان: ٩٤.
(٢١) التدليس: هو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، موهما أنه سمعه منه. ينظر: الكفاية؛ للخطيب: ٢٢، ومعرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ١٥٧، ونزهة النظر؛ لابن حجر: ٨٧، والنكت؛ له٢/٦١٥.
(٢٢) فوتوشوب هي ترجمة حرفية لكلمة (Photoshop) والتي تعنى ورشة عمل للصور، والمقصود أنك تستطيع صنعها، والتعديل فيها، والابداع بها، أو تغيير وقلب الحقائق ! ينظر: موقع http://forums.nogooom.net/t.html:.
(٢٣) فتح المغيث؛ للسخاوي٢/٥.
(٢٤) ينظر: شرح التبصرة؛ للعراقي١/٢٣٨، وفتح المغيث؛ للسخاوي٢/٥
(٢٥) ينظر: فتح المغيث؛ للسخاوي٢/٥
(٢٦) ينظر: الكفاية؛ للخطيب البغدادي: ٩٩.
(٢٧) ينظر: الوسيط في علوم المحدثين؛ لأبي شهبة: ٨٥.
(٢٨) ينظر: صحيح البخاري: كتاب العلم ، ١/٢٨ قبيل (٧٦)، وشرح ابن بطال١/١٦٢ ٢/١٨٩: والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح؛ للعلامة الأبناسي: ١٨٢ .
(٢٩) ينظر: النكت؛ للزركشي:٢٩٦، والاقتراح في بيان الاصطلاح؛ لابن دقيق العيد : ٣٢٣ .
(٣٠) ينظر: علوم الحديث؛ لابن الصلاح: ٢١٢، وفتح المغيث١/٣١٥.
(٣١) ينظر: الوسيط؛ لأبي شهبة: ٨٥.
(٣٢) سورة الحجرات، من الآية: ٦.
وقد جاء رجل إلى عمر بن الخطاب –رضي الله عنه، وقد فُقئت عينه يشتكي مَن فعل به هذا، وقد أشفق الصحابة رضوان الله عليهم على هذا الرجل، وتوقعوا أن يحكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه له، ولكن عدل عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعله يقول انظروا لمن فقأ عينه فقد يكون قد فقئت عيناه! ينظر: المحلى؛ لابن حزم٨/٤٣٦.
(٣٣) مفتاح دار السعادة؛ لابن القيم: ١٤١.
(٣٤) مدارج السالكين؛ لابن القيم٣/٤٨١.
(٣٥) توجيه النظر إلى أصول علم الأثر؛ للشيخ طاهر السمعوني الجزائري: ٢٨.
(٣٦) وإنَّ المتأمل في صفات الكرام من الناس، والمكثر من مخالطتهم، يستقر عنده أن عديم المروءة، فاقدَ الحياء، لا يُؤتمن على ما يقوله وينقله؛ لأنَّه ما غاب عنه الحياء، وجميل العادات التربوية، إلا لخفة في دينه، وسوءً في خلقه، عافانا الله من ذلك.

(٣٧) المجهول: هو من لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معيَّن. ينظر: نزهة النظر؛ لابن حجر: ١١٧، وتقريب علم الحديث؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ١٩٧.

(٣٨) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٣٩) ينظر: مقدمة في أصول الحديث؛ للدهلوي: ٦٢.

(٤٠) ينظر: فتح المغيث؛ للسخاوي١/٢٨، والوسيط في علوم الحديث؛ لأبي شهبة: ٩٢.

(٤١) ينظر: توضيح الأفكار؛ للصنعاني٢/٨٧، الارشادات؛ للشيخ طارق بن عوض الله: ٢١.

(٤٢) البله: الغفلة عن الشر وأن لا يحسنه؛ بله، بالكسر، بلها وتبله وهو أبله وابتله كبله؛ ورجل أبله بين البله والبلاهة، وهو الذي غلب عليه سلامة الصدر وحسن الظن بالناس لأنهم أغفلوا أمر دنياهم فجهلوا حذق التصرف فيها. ينظر: لسان العرب؛ لابن منظور١٣/٤٧٧مادة(بله).

(٤٣) وهو أن يروي المحدِّث شيئاً لشيخ يوهمه أنَّه من روايته، وليس كذلك. ينظر: العلة وأجناسها عند المحدثين؛ لمصطفى باحو: ١٧٤.

(٤٤) ينظر: وهو آفةٌ عقليةٌ تورث فساداً في الإدراك. تصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث لفقد عزيزٍ، أو ضياع مال، أو احتراق كتباً، أو بسبب آفة الكبر. ينظر: معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح: ٤٩٤.

(٤٥) ينظر: مختار الصحاح؛ للرازي: ١٦٧ مادة (خرف).

(٤٦) المضطرب اصطلاحاً: وهو ما روي من وجوه مختلفة متساوية في القوة على وجه يؤثر، مع عدم التمكن من الترجيح بين تلك الأوجه. ينظر: الاقتراح؛ لابن دقيق العيد: ٢٢، والنكت؛ للزركشي٢/٢٢٤.

(٤٧) ينظر: مختار الصحاح؛ للجوهري١/١٦٣مادة(شذ).

(٤٨) تحرير علوم الحديث؛ للجديع٢/١٠١٨.

(٤٩) ينظر: الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب الحلية؛ لسعيد الغامدي١/٨٧٣.

(٥٠) رسوم التحديث في علوم الحديث؛ لبرهان الدين الجعبريّ:٨٢.

(٥١) النكت على مقدمة ابن الصلاح؛ للزركشي٢/١٨٩.

(٥٢) ينظر: علوم الحديث؛ للحاكم: ١١٩ .

(٥٣) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية؛ للبقاعي١/٤٨٦.

(٥٤) ينظر: تأريخ ابن خلدون١/١٣ بتصرف.

(٥٥) القاموس المحيط؛ للفيروز أبادي١/١٠٣٥، مادة (العل).

(٥٦) النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي١/١٠٣.

(٥٧) معرفة أنواع علم الحديث؛ لابن الصلاح:١٨٧.

(٥٨) معرفة علوم الحديث؛ للحاكم:٢٥٢.

(٥٩) أخرجه: مسلم في صحيحه: كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والحض عليها٤/٢٠١٤(٢٧٤٧).

(٦٠) ينظر: شرح النووي على مسلم١٧/٧١ بتصرف.

(٦١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع؛ للخطيب ٢/٣٦، وسير أعلام النبلاء؛ للذهبي ١٤/١٧٠.

(٦٢) ينظر: مقدمة محققي علل ابن أبي حاتم١/٩٠.

(٦٣) ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث؛ للسخاوي٤/٥٧.

(٦٤) تيسير مصطلح الحديث؛ للطحان:١٤٤.

(٦٥) فتح الباري١٣/٣٠٥.

(٦٦) سورة النساء: من الآية: ٤٣.

(٦٧) ينظر: مسالك العلة في أحاديث الثقات: ١٠.

(٦٨) أخرجه: البيهقي في الكبرى١٠/١٧٨(٢٠٢٧٠)، وأبو يعلى في مسنده٧/٢٤٧(٤٢٥٦). قال الهيثمي في مجمع الزوائد٨/١٩(رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح).

(٦٩) ينظر مقال: نظرية العلة عند المحدثين؛ لرضا أحمد صمدي على الشبكة العنكبوتية: ٣٨.

(٧٠) إعلام الموقعين؛ لابن القيم الجوزية١/٨٧.

(٧١) ينظر: التعريف بعلم العلل؛ هشام بن عبد العزيز الحلاف: ٩.

(٧٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع؛ للخطيب ٢/ ٢٩٥.

(٧٣) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح؛ للزركشي١/١٠٦.

(٧٤) أخرجه: البخاري، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، كراهية أن لا يفهموا١١/٣٧(١٢٧).

(٧٥) أخرجه: مسلم في مقدمة صحيحه١/١١.

(٧٦) المصدر نفسه١/١١.

(٧٧) ينظر: مقال: الضوابط الشرعية في نقل الأخبار؛ للشيخ محمد صالح المنجد، على الشبكة العنكبوتية.

(٧٨) وقد وقع الخلاف بين شراح الصحيح في تحديد الحديث الذي رحل إليه جابر ﷺ , والتحقيق فيه هو الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب التوحيد ٣ /٤٥٧قُبيل (٧٤٨١) , إذ قال: (ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال: سمعت النبي –صلى الله عليه وسلم– يقول: **(يَحْشُرُ اللَّهُ العِبَادَ، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ)**.

(٧٩) ينظر: صحيح البخاري، كتاب العلم١/٢٩ قُبيل (٧٨).

(٨٠) سورة النمل: من الآية٢٢.

(٨١) سورة النمل:٢٧.

(٨٢) ينظر: الأشباه للسيوطي:٥٣، والقواعد للندوي: ٢٤٩.

(٨٣) سورة النور، من الآية:١٢.

(٨٤) أخرجه: إسحاق بن راهويه في مسنده٣/٩٧٩(١٦٩٨). وإسناده صحيح.

(٨٥) أخرج قصته: البخاري: كتاب الحدود، باب هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو غمزت٨/١٦٧(٦٨٢٤)، ومسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى٣/١٣٢٣(١٦٩٥).

(٨٦) ينظر: مقدمة ابن الصلاح:٢٣١، و فتح المغيث؛ للسخاوي٤/٣٦٢.

(٨٧) أخرجه: الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١١٧).

(٨٨) ذكره: ابن الصلاح في المقدمة: ٣٦٣.

(٨٩) ينظر: مقال: التثبت والتبين؛ للشيخ أحمد عماري، على موقع الألوكة في الشبكة العنكبوتية.

(٩٠) ينظر: المقدمة؛ لابن الصلاح: ٢٨٩، واختصار علوم الحديث؛ لابن كثير: ١٢٨.